الأمم المتحدة
A/C.2/67/L.63
الجمعية العامة
Distr.: Limited
11 December 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ١٩ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفانو ستيفانيلي (إيطاليا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.29

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٥/٦٥ و ١٤٦/٦٥ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩١/٦٦ المؤرخ

121212 121212 12-64411 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١١/٣٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٠١٢/٣١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٣)]،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٤)]،

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الخامس المعقود بشأن تمويل التنمية المعقود في نيويورك يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر[(٥)]،

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في نيويورك يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢[(٦)]،

---

(١) القرار ٦٠/١.

(٢) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٣) القرار ٦٥/١.

(٤) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٥) A/66/678.

(٦) A/67/81-E/2012/62.

وإذ تحيط علما كذلك بموجز وقائع المناسبة الخاصة المتعلقة بتمويل التنمية الاجتماعية، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ خلال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية،

وإذ تحيط علما بالمناسبة الخاصة المتعلقة بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٢،

وإذ تلاحظ الأعمال الجارية بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية، بما في ذلك في محافل مثل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٧]، وبتقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية[٨]، وبتقرير الأمين العام عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية[٩]،

وإذ تحيط علما أيضا بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم: البحث عن تمويل جديد للتنمية، الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٢[١٠]،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما على التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، رغم ما يبذل من جهود كبيرة، ما زال يمر بمرحلة تنطوي على تحديات محفوفة بمخاطر هبوط كبيرة، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، وارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان، وتفشي الضائقات المالية، مما يهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس التقدم المحدود الذي أحرز في الحفاظ على الطلب وإعادة موازنته عالميا، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة وضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل إصلاح النظام المالي وتعزيزه،

وإذ تعيد تأكيد الإقرار، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل توفير دعم قوي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية

---

(٧) A/67/339.

(٨) A/67/353.

(٩) A/66/334.

(١٠) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.1.

المستدامة، بوسائل منها اتخاذ إجراءات وفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر وإلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بالمناسبة الخاصة للجنة الثانية عن موضوع ”أزمات الديون السيادية وعمليات إعادة الهيكلة: الدروس المستفادة ومقترحات من أجل آليات تسوية الديون“،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١١] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وشامل، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد تصميمها** على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها، بوصفها محور التعاون في السنوات المقبلة، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٢] وتوافق آراء مونتيري[١١] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[١٣]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٤] والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٢]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام

---

(١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03/II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٤) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[٣]، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٤]؛

٤ - **تشير** إلى أهمية الالتزام على نحو شامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية الوفاء بالالتزام باتباع سياسات سليمة وممارسة الحكم الرشيد على جميع المستويات واحترام سيادة القانون؛

٦ - **تؤكد من جديد أيضا** أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية العادلة والفعالة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل، وتكرر تأكيد ضرورة تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية، بما في ذلك سياسات تمويل التنمية والسياسات المتعلقة بتخصيص الموارد؛

٧ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية واستخدام جميع تلك الموارد على نحو فعال أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضا بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

٨ - **تسلم أيضا** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع؛

٩ - **تشير** إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والحيز المالي، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية والفعالية في مكافحة التهرب من دفع الضرائب وهروب رؤوس الأموال، وتكرر أنه رغم مسؤولية كل بلد عن نظامه الضريبي، من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين المشاركة والتعاون الدوليين في مجال معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

١٠ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

١١ - **تشير** إلى أن استمرار مكافحة الفساد على جميع المستويات يشكل إحدى الأولويات، وتؤكد من جديد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تعترض فعالية تعبئة الموارد وتخصيصها ولمنع تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتشير إلى أن هذا يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك، بصفة خاصة، نظم قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتعترف بجهود وإنجازات البلدان النامية في هذا الصدد، وتلاحظ زيادة التزام الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٥] أو انضمت إليها بالفعل، وتحث في هذا الصدد جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على النظر في التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها؛

١٢ - **تعيد تأكيد** أهمية تنفيذ تدابير ترمي إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة على جميع المستويات، وتعزيز ممارسات الإفصاح وتشجيع الشفافية في المعلومات المالية، وتلاحظ في هذا الصدد أن تعزيز الجهود الوطنية والمشتركة بين عدة بلدان للتصدي لهذه المسألة أمر حاسم، بوسائل منها تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها؛

١٣ - **تشدد** على الحاجة إلى مزيد من المشاركة الحكومية الفعالة بغية كفالة تنظيم مناسب للسوق يعزز المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل سعيا إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المطرد والعادل والشامل؛

١٤ - **تشدد أيضا** على ضرورة السعي، على الصعيد الوطني وعلى نحو يتماشى مع القوانين الوطنية، إلى وضع أطر للسياسات وأطر تنظيمية مناسبة تكفل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وتعزيز قطاع للأعمال التجارية يتسم بالدينامية وحسن الأداء، مع تحسين الدخل من حيث نموه وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، والنهوض بتمكين المرأة، وحماية حقوق العمال والبيئة، وتعيد تأكيد أهمية كفالة استفادة الجميع من منافع النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية؛

١٥ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية،

(١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

وتهيب بالبلدان النامية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة محلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق من بينها تهيئة مناخ للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٦ - **تؤكد من جديد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتؤكد من جديد أيضا الدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، وكذلك تحرير التجارة على نحو هادف، في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي، وبالتالي إفادة كل البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتعترف بحق البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛

١٨ - **تعرب عن قلقها الشديد** لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة موجهة نحو التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[١٦]، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[١٧]، وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥[١٨]؛

١٩ - **تؤكد** أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان

(١٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٧) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579.

(١٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC.

المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

٢٠ - **تؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتكرر تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور، منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

٢١ - **تؤكد أيضا** ضرورة تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشدد في نفس الوقت كذلك على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو عنصر مكمل له، وتدعو إلى التنفيذ الفعال لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[(١٩)]؛

٢٢ - **ترى** أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها، وفي حين تبرز التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، تؤكد أهمية رفع مستوى المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٢٣ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٢٤ - **تشدد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد في هذا الصدد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم

(١٩) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء؛

٢٥ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على استمرار الحوار المنفتح والشامل للجميع والشفاف؛

٢٦ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة بالكامل إلى نمو يقترن بإيجاد فرص عمل جيدة وإصلاح النظم المالية وتعزيزها وتحقيق نمو عالمي قوي ومستمر ومتوازن؛

٢٧ - **تسلم** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والنزاهة والشمولية من أجل استكمال الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٨ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع نطاق وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بما اتخذ مؤخرا من قرارات مهمة بشأن إصلاح هياكل الإدارة والحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بما يعكس على نحو أفضل الحقائق الراهنة ويعزز صوت البلدان النامية ومشاركتها، وتكرر تأكيد أهمية إصلاح إدارة تلك المؤسسات من أجل جعل المؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعا للمساءلة؛

٢٩ - **تعيد أيضا تأكيد** أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي، وفقا لولاية كل منها، دورا مهما في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد كذلك تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق الجيد لأعمالها واتساقها وفعاليتها وكفاءتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

٣٠ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة اللجان الإقليمية في عملية متابعة تمويل التنمية بطرق منها إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وإتاحة التحليلات لها؛

٣١ - **تكرر تأكيد** أهمية كفالة إيجاد عملية حكومية دولية تتولى متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٢ - **تشير** إلى الفقرات ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود في ما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية؛

٣٣ - **تقرر** أن تعقد مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة من أجل استعراض واستكشاف طرائق عملية تمويل التنمية، بما في ذلك الترتيبات الممكنة لتعزيز العملية، فضلا عن خيارات للربط بين مختلف العمليات التي تتناول تمويل التنمية بطريقة متكاملة، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية[٨]؛

٣٤ - **تشير** إلى قرارها بأن تنظر، وفقا للفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، في ضرورة عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، وإلى قرارها أيضا بأن تجري مشاورات غير رسمية بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن ضرورة عقد مؤتمر من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٣؛

٣٥ - **تقرر** أن تعقد حوارها الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد مذكرة عن تنظيم أعمال تلك المناسبة، بناء على الطرائق التنظيمية للحوار الرفيع المستوى الخامس، تُقدم إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة السابعة والستين؛

٣٦ - **تقر** بالعمل الذي يضطلع به مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وتشجع المكتب على أن يواصل عمله وفقا لولايته، بالتعاون مع خبراء من القطاعين العام والخاص ومن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

٣٧ - **تكرر مناشدتها** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما ييسر تنفيذ عملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية.